الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع: عام
E/ESCWA/16/4/Add.10
٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٢
ARABIC
الأصل: بالانكليزية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الدورة السادسة عشرة
٣٠ آب/اغسطس - ٣ ايلول/سبتمبر ١٩٩٢
عمّان

البند ٥(ب) من جدول الأعمال المؤقت

4 1992

تقرير الأمين العام التنفيذي عن نشاطات اللجنة

متابعة القرارات الصادرة عن اللجنة في دورتها الخامسة عشرة

«١٠» القرار ١٧٥(د-١٥) بشأن تعزيز دور وأداء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

١- فيما يتعلق بالفقرة ١ من منطوق القرار المشار اليه، تود الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا تقديم التقرير التالي:

(أ) ان الهيئة الاستشارية، التي تضم رؤساء البعثات الدبلوماسية للدول الاعضاء في العراق، قد أنشئت واجتمعت بصورة دورية حسب الأصول خلال عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠. واتضح أنها تجربة قيّمة. وقد قامت هذه الهيئة، التي أنشئت لمساعدة الأمين العام التنفيذي في حل المشاكل المتصلة بعمل اللجنة، بعملها خير قيام كملتقى للأفكار وكآلية للافادة بصفة مستمرة من آراء الدول الاعضاء في شتى القضايا. وما إن تم تجميع موظفي اللجنة في عمان، حتى أتُخِذ ترتيب مماثل، وعُقِد عدد من الاجتماعات، وتتجه النية الى مواصلة العمل بهذه الممارسة.

(ب) واصلت الدول الاعضاء ومؤسسات المنطقة الافادة من اللجنة كجهاز للتعاون والتنسيق والبحوث التطبيقية وتنفيذ المشاريع. ومع ذلك فانه لا يمكن القول بأن الافادة من اللجنة قد كانت على أفضل وجه، وذلك لأسباب منها اعادة موظفي اللجنة الدوليين الى أوطانهم بصفة مؤقتة، ولفترة زادت عن السنة. وما أن استعادت الامانة التنفيذية بعض استقرارها، حتى استأنفت أنشطتها التي كانت قد توقفت وبدأت الأمانة التنفيذية اتصالاتها من جديد. والعزم معقود على مواصلة هذه العملية بهمة ونشاط، وتجاوز هذه المرحلة العابرة من حياة اللجنة، وتنفيذ ما تم تخطيطه. ويحدو الأمانة التنفيذية الأمل في ألاّ تتردد الدول الاعضاء والمؤسسات في المنطقة في الافادة المثلى من اللجنة كجهاز للتعاون والتنسيق واجراء البحوث التطبيقية وتنفيذ المشاريع في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

(ج) قامت الأمانة التنفيذية، منذ أن اتُخِذ القرار، باجراء مزيد من التعاون الملموس مع الصناديق والمؤسسات في المنطقة، وكان بعض هذا التعاون جديدا. هذا ويمكن الاشارة الى الأنشطة التي تم تنفيذها مع البنك الاسلامي للتنمية ومع برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الامم المتحدة الانمائية (الوثيقة E/ESCWA/16/8/Suppl.1).

والأمل معقود، من أجل زيادة هذه الجهود وتعزيزها، على أن تخطو صناديق ومؤسسات أخرى خطى مماثلة وأن تنهج نهجا مماثلا. والمأمول كذلك ان تقوم الدول الاعضاء بتوفير الموارد لتغذية حساب المساهمات المالية للنشاطات الاقليمية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التي استخدمت موارده بوتيرة عالية في السنوات الأخيرة. ولعل في الاشارة الى الوثيقة (E/ESCWA/16/7/Add.2)، التي هي احدى وثائق هذه الدورة، ما يعين على الوقوف على واقع حال حساب المساهمات المالية المذكور.

(د) لا تألو الأمانة التنفيذية للاسكوا جهدا في الافادة في جهازها الاداري من خدمات موظفيها الأكْفاء الذين هم من رعايا الدول الاعضاء. غير ان تمثيل الدول في الامانة التنفيذية ما زال على حاله ولما يصبح التوزيع الجغرافي لموظفي الامانة التنفيذية أكثر توازنا وشمولا لكل بلدان المنطقة. فضلا عن أن الدول الاعضاء لما تندب موظفين من أجهزة الخدمة المدنية لديها للعمل في الامانة التنفيذية. ومع

نشوء أزمة الخليج واعادة موظفي الاسكوا الدوليين من بغداد الى أوطانهم مؤقتا، ووقف التعيينات في الأمم المتحدة منذ وقت قريب، لم تسعف الظروف على انضمام أي موظفين جدد من الفئة الفنية الى الامانة التنفيذية للاسكوا؛ ولعل ذلك يتغير الآن، لا سيما بعد ان استأنفت اللجنة كامل أنشطتها.

هذا ولعل الدول الاعضاء تود أن تُولي هذه المسألة جلّ اهتمامها، بما في ذلك ندب بعضٍ من موظفي الخدمة المدنية لديها للعمل في الأمانة التنفيذية.

٢- وبالرجوع الى الفقرة ٢ من منطوق القرار، يلاحظ أن مقر الأمم المتحدة قد سهّل في بعض الأحيان تعيين موظفين، ولا سيما من بين النساء، من بلدان ممثلة تمثيلا زائدا. إلا ان عملية ضغط النفقات وخفض عدد الموظفين التي جرت في عام ١٩٨٩، قد طُبّقت على صعيد منظومة الامم المتحدة بأكملها، ولم تُستثْن الاسكوا منها.

٣- أما فيما يتعلق بالفقرة ٣ من منطوق القرار، فقد شرعت الأمانة التنفيذية، منذ اتخاذ القرار، في العمل بالفعل على اعادة تنظيم الهيكل الداخلي للامانة التنفيذية للاسكوا لتحقيق الكفاءة والفعالية. وتم هذا على أساس تجريبي؛ لكن المناقشات مع مقر الامم المتحدة حول هذه المسألة توقفت بسبب أزمة الخليج. وفي أثناء ذلك، برزت المسألة من جديد لتحتل مكانة الصدارة، ولكن في اطار اوسع، ألا وهو اعادة تشكيل هيكل الامم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، وبالتالي إعادة تشكيل هيكل الأمانة العامة للأمم المتحدة، التي تجري حالياً. ودور اللجان الاقليمية التابعة للأمم المتحدة هو، بطبيعة الحال، جزء لا يتجزأ من هذه المسألة التي تناقَش في شتى المحافل العالمية والاقليمية. وقد اتخذت الجمعية العامة، في دورتها السادسة والأربعين المستأنفة، القرار ٢٣٥/٤٦ المؤرخ في ١٣ نيسان/ابريل ١٩٩٢ الذي يرمي الى أمور منها تعزيز اللجان الاقليمية. وقد دُعِيت اللجان الاقليمية الى إبداء آرائها بشأن هذه المسألة الى الجمعية العامة. ويمكن تمييز جانبين في هذه المناقشات، هما الجانب الداخلي والجانب الخارجي. وفيما يخص الجانب الأول، أشير فيما تقدم الى مسألة اعادة تنظيم هيكل الأمانة التنفيذية للاسكوا، وهي مسألة نوقشت مع المقر. أما الجانب الخارجي فله تاريخ طويل. وقد يكون من المفيد أن نعود الى الأساس الذي أنشئت بمقتضاه اللجان الاقليمية، ألا وهو أساسا، إنشاء هيئات اقليمية لمساعدة الأمم المتحدة في مهمة تعزيز التنمية والتعاون الاقليمي. وقد لقي هذا المبدأ تأكيدا من جهات رسمية في مناسبات مختلفة منذ ذلك الوقت، ولا سيما في قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧، والذي ينص على تعزيز العلاقات بين اللجان الاقليمية وهيئات منظومة الامم المتحدة وتفويض السلطة اللازمة الى اللجان الاقليمية مع توفير ما يكفي من تدابير على صعيدي الميزانية والمالية. ويشير قرار الجمعية العامة ٢٣٥/٤٦، وقرارها ٢٦٤/٤٥ المؤرخ في ١٣ أيار/مايو ١٩٩١، الى هذا القرار الذي لم تطبق أحكامه الواردة في هذا الشأن التطبيق الكامل حتى الآن.

٤- ولعل في الامكان الاستفادة من تجربة الاسكوا مع الهيئة الاستشارية للممثلين الدائمين من خلال تعزيز دور تلك الهيئة كوسيلة اتصال مع الحكومات الأعضاء والنظر معها في المسائل المعلقة. هذا وترى الأمانة التنفيذية أنه تمكن الاستفادة من زيادة التشاور المتبادل حول القضايا المشتركة مرة في السنة على الأقل. ولذلك تود الأمانة التنفيذية أن تقترح على اللجنة بأن تجتمع اللجنة الفنية في السنة التي تسبق انعقاد اللجنة الوزارية في دورتها المعتادة، التي يكون انعقادها مرة كل سنتين. ويتوقع أن تغطى نفقات هذا الترتيب من الموارد المالية المتاحة لدى اللجنة، وألا تنطوي تغطية هذا الترتيب على أية نفقات مالية اضافية.

أما فيما يتعلق بالطلب الموجه الى اللجان الاقليمية، والوارد في قرار الجمعية العامة ٢٣٥/٤٦، والذي مفاده أن تقدم هذه اللجان توصياتها الى الجمعية العامة كي تنظر فيها في دورتها السابعة والأربعين، فلعل من المفيد الاشارة هنا الى التقرير المقدم في إطار البند ٩ من جدول الأعمال عن «إعادة تشكيل هيكل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي: دور اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومهامها».